

لان الكتاب تنفع فيه الورق والنظر يريد فيه التورب
ن لويث رسول الله صلى الله عليه وآله
واعطاه خاتمة او منتهى امره اشارة لمن يقتضي له الحاجة
وقال له وده على بعد قضاها فوضعه بعد قضاها في حوزة مثله
لويث منه ذلك يجب عليها الا تخليه لا الملك قال شيئا ولا عير في كتابه
المنين مثله شيئا وفي حوزة هذا اودينة نلان بن نلان وعقودك

بيان احكام الفرائض والوصايا اي مسائل قسمه الميراث
الشاملة للتعصيب وعلينا عليه لقوتها وشرعها عليه علي
الراجح والاصح فيها ايمان الميراث واضحا بحجة كبر الحق الفرائض
بالحكماء بما بين فلاجل ذكره كما في الجاهلية يورثون الرجال دون
النساء والكيادون الصغار وكان الميراث في بدء الاسلام بالحلف
والنصرة بان يتخلف في بيتان مثلا على نصف بعضه بعضا
فسخ ذلك ونزلوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك وكانت الرصة
واجبة للموالدين ولا قريبين ثم نسخ ذلك ايضا باي الميراث فافق
لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قد افق
كل ذي حق حقه الا لوصية لورث وهذا شتهر في الاخبار
الصحيحة بالبحث على تعليلها وتعليلها خبر نعموا الفرائض
وعلمها الناس فاي امري متبرحي اي ميت وان هذا العلم
سيفضي اي يرفع من بعدي وتخصر العفت حتى ان الشيعين
يختلفان في الغريضة الواحدة فلا يجد ان من يتبع لها فيه ما ومن
تلقوا

تلقوا الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه اول علم يرفع من امري
اي يموت اهله فلا يوجد من يعرف منهم كما يعني انه يرفع من اهله
بالفعل وانما هي نصف النصف بالموت المتامل الحياة وقيل النصف
بمعنى فلا تتعبد لكونه نصفا كما قال الشياخ
اذا مات كان الناس صفان شامت واخر مشي بالنبي كشت اصنع
وهو يخرج على لغة من يلزم المثنى الالف دايما وان اسم كان ضمير الثاني
والناس مبتدأ او صفان غير والمجمل حركان ووح فالمراد بالنصف
الشرطي لا بخصوص النصف كما علم مما مر ثم لما كانت الوصايا متعلقة بالموت
بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها فاسب ان يجمعها مع الفرائض
وقدم الفرائض عليها لواقعة الواقع وما كانت الفرائض ايم نقص
العلم كما لم يتعلقها بالموت القابل للحياة ذكرها المالك في نقص
الكتاب وركان الميراث ثلاثة وارث ومورث وماله ومورث
واسبابه ثلاثة ايم نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل
منه وطى ولا خلوة ولا ولا وهو عصوبة سبب انقضاء العتق على رقيقه
وقربة ناشئة عن الرجم خاصة واعادة وزاد بوضوهم رابعا وهو جنة
بيت المال ان كان مستظما وشروط ثلاثة ايم تحقق بون المورث حقيقة
او الحاقه بالمورث فكم وذلك في المفرد الذي حكم القاضي بونه اجتهادا
منه او تقديره في الجبين المستعمل بخلافه على انه تجوز الفقرة
فتنقل الفقرة الى ورثته لا فاعقد رانه في عرض له الموت
بالسنة اي ارث الفقرة عنه وتحقق هذه الارث حياة مستغرقة
بعد موت المورث او الحاقه بالايجاب كما كالحمل والمفرد فلومان يتركان